

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس إلى تقديم تقارير منتظمة كل ٩٠ يوماً عن تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه في غينيا - بيساو، وكذلك الحالة الإنسانية السائدة في البلد. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريره السابق المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/887)، وتقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/26) المقدمين عملاً بالقرار ٢٠٣٠ (٢٠١١) المتعلق بالتطورات في غينيا - بيساو وبأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

ثانياً - إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

ألف - الحالة السياسية

٢ - لم يُحرز تقدم يُذكر صوب تنفيذ القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت الجهات المعنية الوطنية منقسمة في ما يتعلق بالترتيبات الانتقالية وكيفية تحقيق إعادة إرساء النظام الدستوري بالكامل في البلد. وواصل الجيش التدخل في السياسة، ولم يتفق الشركاء الدوليون بعد على التقييم في الميدان.

١ - نظرة عامة عن الحالة السياسية في البلد

٣ - على الرغم من استمرار الركود، تميزت الفترة قيد الاستعراض عموماً بأجواء من التوافق السياسي نسبياً. وجرى تمديد ولاية الجمعية الوطنية حتى يؤدي البرلمان المنتخوب حديثاً القسم، ولا يزال تاريخ ذلك غير مؤكد؛ وانتُخب رئيس جديد للجمعية



الوطنية؛ وأنشأت الجمعية الوطنية لجنة برلمانية تضم جميع الأحزاب لاستعراض "ميثاق الانتقال السياسي" و "الاتفاق السياسي"، اللذين وقّعهما المجلس العسكري و ١٧ حزبا سياسيا في أيار/مايو ٢٠١٢. وعقدت اللجنة البرلمانية منذ إنشائها مشاورات مع الأطراف السياسية المسجلة وعددها ٣٧ طرفا ومع هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية. وعلى الرغم من توجيه الدعوة إلى قوات الدفاع والأمن للمشاركة في المشاورات، إلا أنها لم تشارك فيها.

٤ - وأيدت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، الذي لا يزال حزب الأغلبية السياسية في البرلمان، في جلسيتها المعقودتين في ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير، اقترحا تقديم به المكتب السياسي للحزب الأفريقي لتوقيع "ميثاق الانتقال السياسي" و "الاتفاق السياسي". ووافقت اللجنة المركزية أيضا على عقد دورة عادية لمؤتمر الحزب الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٣ لانتخاب زعيم جديد للحزب. وأعلن الرئيس التنفيذي السابق لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، دومينغوس سيمويس بريا، والوزير السابق للإدارة العامة والخدمة المدنية في الحكومة التي أطاح بها الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أريستيدس أوكاني دا سيلفا، عن ترشحهما رسميا.

٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قام الحزب الأفريقي وحلفاؤه السياسيون - وهم التحالف الديمقراطي، وحزب التقارب الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديدة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، الذي ليس ممثلا في البرلمان - بالتوقيع على "ميثاق الانتقال السياسي" و "الاتفاق السياسي". وفي تلك المناسبة، كرر المتحدث باسم الحزب الأفريقي تأكيده على عزم الحزب على العمل مع جميع الأطراف الفاعلة، فأشار إلى أن التوقيع على هاتين الوثيقتين دليل على التزام الحزب الأفريقي بالمصالح الوطنية. وشدد على ضرورة تعزيز حوار شامل وتشكيل حكومة موسعة تكون منبثقة عن البرلمان. وأكد أيضا على ضرورة تعزيز الحوار بين الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو وتنسيق جهودهم، وكذلك ضرورة الحوار بين الحزب الأفريقي والسلطات الحاكمة فعليا.

٦ - وفي أعقاب هذه التطورات، أعرب الرئيس الانتقالي، سريفو نامادجو، عن ارتياحه إزاء توطيد دعائم الانتقال السياسي، ودعا الجهات السياسية الفاعلة وأعضاء المجتمع المدني للعمل معا من أجل وضع خطة واقعية للانتقال تحدد أولويات البلد في الأجل القصير والمتوسط والبعيد.

٧ - وفي ٤ شباط/فبراير، قام حزب التجديد الاجتماعي، وهو ثاني أكبر الأحزاب في البرلمان، بإطلاع الشركاء الدوليين في بيساو على مذكرة عن المشاورات التي أجراها

في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والزعماء التقليديين. واقترح في تلك المذكرة إجراء الانتخابات المحلية قبل الانتخابات العامة وإعادة النظر في قرارات الأخذ بنظام التمثيل النسبي في الانتخابات ومنح اللجنة الانتخابية الوطنية المسؤولية العامة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت المذكرة على ضرورة تقديم خطة سياسية وطنية للانتقال لكي يوافق عليها البرلمان. وتضمنت كذلك اقتراحاً بتمديد الفترة الانتقالية لمدة ١٨ شهراً حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٨ - وفي ٧ شباط/فبراير، وبناء على طلب من الحزب الأفريقي، عقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو اجتماعاً مع الشركاء الدوليين للحزب لكي يقدم فيه تقييمه للمرحلة الانتقالية الجارية وآفاق المستقبل. وأعرب الحزب عن قلقه من أن بعض الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي، تعقد اجتماعات موازية بدلاً من أن تدعم عمل اللجنة البرلمانية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أن يتم تمديد الفترة الانتقالية لستة أشهر حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بدلاً من تمديد الفترة الـ ١٨ شهراً التي اقترحتها حزب التجديد الاجتماعي. وأخيراً، حذر من أنه لن يتعاون مع السلطات الحاكمة فعلياً إذا لم تضم هذه السلطات أعضاء من الحزب الأفريقي في الحكومة الانتقالية أو لم تراجع اقتراحه بشأن تمديد الفترة الانتقالية.

٢ - ملحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد

٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت هناك مخاوف مستمرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في ما يتعلق بأعمال القتل خارج نطاق القضاء وفرض القيود على الحق في حرية التعبير وفي حرية التنقل. وظل بعض قادة المعارضة السياسية وأعضاء المجتمع المدني محتبئين في السفارات أو في البلدان المجاورة خوفاً على سلامتهم الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، استمر إنفاذ الحظر على المظاهرات الذي فرضه المجلس العسكري بعد الانقلاب .

١٠ - وفي ٧ شباط/فبراير، أصدرت رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في البلد للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢. وشددت رئيس الرابطة في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة على أهمية اعتماد البرلمان خطة تهدف إلى إعادة إرساء النظام الدستوري في غضون سنة واحدة. وأوصى التقرير بإنشاء محكمة دولية للتحقيق في الاغتيالات السياسية وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة بسبب العجز الواضح للسلطات الوطنية؛ وتعديل الدستور على نحو يسمح باستقلالية مكتب المدعي العام عن الفرع التنفيذي؛ وبالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبار ذلك خطوة في اتجاه مكافحة الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء.

١١ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعرب مكتب المدعي العام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عن الحاجة إلى تحقيق التزام بين الفروع المختلفة لنظام العدالة الجنائية، لتدريب أعضاء المحاكم العسكرية واستعراض التشريعات المتعلقة بالقوات المسلحة.

١٢ - وظلت أوضاع السجناء صعبة في السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. ولا يزال العديد من السجناء يعانون الاعتقالات التعسفية وغير القانونية لفترة تتجاوز ما هو محدد قانوناً، ويشمل ذلك حرمانهم من المشورة القانونية، ومنع الزيارات الأسرية، وتقييد فرصهم للحصول على الغذاء ومياه الشرب والرعاية الطبية. وسعياً إلى معالجة هذا الوضع وتحسين التنسيق بين الشركاء المعنيين، وافقت وزارة العدل في ٢٣ كانون الثاني/يناير على إنشاء لجنة متعددة التخصصات تتألف من ممثلين عن السلطات الوطنية المعنية وأعضاء من المجتمع المدني والشركاء الدوليين، لتقديم الدعم للسجون ومراكز الاحتجاز.

١٣ - وفي أوائل كانون الثاني/يناير، وجهت المحكمة العسكرية الاتهام بشكل رسمي إلى المعتقلين الـ ١٧ المتهمين بمشاركتهم في الأحداث التي شهدتها منطقة قاعدة بيسالانكا للقوات الجوية في بيساو يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ووجهت لهم اتهامات بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة وشن هجوم على منشأة عسكرية. ولم تستوف ظروف احتجازهم المعايير الدولية.

١٤ - وفي ٤ شباط/فبراير، أُلقي القبض على وزير المالية السابق جوزيه ماريو فاز ، الذي فر من البلد بعد انقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في منزله في كاليكيس، بمنطقة كاتشيو. وكان قد عاد لتوه من لشبونة. وفي ٦ شباط/فبراير، أبلغ السيد فاز المكتب خلال زيارة قام بها المكتب المتكامل إلى مكتب الشرطة القضائية الذي كان يُحتجز فيه، بأنه يعتقد أن اعتقاله كان بدافع سياسي. وأفاد أيضاً بأنه كان يُعامل معاملة حسنة، وأُتيح له الحصول على المشورة القانونية المستقلة. ومثل أمام قاض في ٨ شباط/فبراير وأُطلق سراحه بعد ذلك. واستمرت جلسة الاستماع لقضيته في ١١ شباط/فبراير ولكن لم يتخذ قرار فيما إذا كان سيواجه اتهامات. وطلب منه مكتب المدعي العام أن يسلم جواز سفره، وأن يقوم بإبلاغه كلما اعتزم مغادرة منزله لمدة تزيد على خمسة أيام.

١٥ - وفي ٧ شباط/فبراير، استُبدل اثنان من المدعين العامين الأربعة الذين كانوا أعضاء في لجنة أنشئت داخل مكتب المدعي العام للتحقيق في الجرائم المالية. ولم يُعط أي سبب رسمي لإقالتهم.

١٦ - وفي تقرير مؤشر حرية الصحافة لعام ٢٠١٣، أفادت مجموعة الدفاع عن وسائل الإعلام، مراسلون بلا حدود، أن ترتيب غينيا - بيساو تراجع من المرتبة ٧٥ إلى ٩٢ بسبب فرض ما أسمته "الرقابة العسكرية" على وسائل الإعلام.

٣ - الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

١٧ - في أعقاب الدورة الاستثنائية المنعقدة في ١٩ كانون الثاني/يناير في أبيدجان، رحبت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بانضمام جميع الأحزاب السياسية في غينيا - بيساو إلى الميثاق الانتقالي، وأعربت عن التزامها بالوقوف إلى جانب غينيا - بيساو في إنجاز مهام العملية الانتقالية، بما في ذلك التعجيل بإجراء الإصلاحات متعددة القطاعات وانتخابات شاملة حرة ونزيهة وشفافة خلال المرحلة الانتقالية. وأمرت رئيس الجماعة الاقتصادية باتخاذ جميع التدابير المناسبة للتعجيل بالعمل على بدء تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الدفاع والأمن. كما كررت دعوتها الاتحاد الأفريقي لكي ينظر على وجه السرعة في الاعتراف بالمرحلة الانتقالية الجارية ورفع الجزاءات المفروضة على غينيا - بيساو. وحثت الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الدوليين على استئناف التعاون مع غينيا - بيساو ودعم الجهود الرامية إلى ضمان أن تكون المرحلة الانتقالية في البلد أكثر شمولاً.

١٨ - وفي لقاء تشاوري عُقد يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا بشأن الحالة في غينيا - بيساو، وذلك على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، اتفق ممثلون رفيعو المستوى من الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، على تقديم تقرير بعثتهم المشتركة للتقييم التي أوفدت إلى غينيا - بيساو في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى الأجهزة المختصة في كل منظمة من منظماتهم "من أجل تعزيز التقارب في تقديرهم للتقدم المحرز، و [ل] تعزيز آفاق تنسيق المساهمات لحل الأزمة في غينيا - بيساو".

٤ - الجهود المبذولة من أجل عملية انتخابية ديمقراطية

١٩ - في ١٩ كانون الثاني/يناير، أكد الرئيس الانتقالي في تصريح للصحافة في أبيدجان أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية لن تجري في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، على النحو المتوخى في ميثاق الانتقال السياسي، وذلك بسبب قيود مالية وفنية وتنظيمية. ولكن الاستعدادات للانتخابات لا تزال مستمرة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أبلغ الأمين التنفيذي

للجنة الانتخابية الوطنية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بأن الأفرقة التي تقوم بعملية تعيين حدود الدوائر الانتخابية قد أنجزت مهامها، ولكن رسامي الخرائط أضربوا عن العمل عدة مرات بسبب المتأخرات غير المسددة، ويحتفظون لديهم بجميع البيانات. وأشار إلى أنه يلزم قرابة ٩٥ ٠٠٠ دولار (٤٧ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية) من الميزانية الإجمالية المقدرة البالغة ٢١٦ ٠٠٠ دولار (١٠٧ ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية)، وذلك من أجل استكمال عملية تعيين حدود الدوائر الانتخابية. وقال أيضا إنه بعد إعلان الرئيس الانتقالي عن موعد جديد للانتخابات، ستقوم اللجنة بإعداد جدول زمني جديد للانتخابات. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أبلغ المدير العام لمكتب دعم العملية الانتخابية مكتب الأمم المتحدة المتكامل بأن المكتب يواصل تخطيطه لتسجيل الناخبين بواسطة الاستدلال الأحيائي. وفي الوقت نفسه، لا يزال منصب رئيس اللجنة شاغرا بعد استقالة رئيسها الحالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بسبب خلافات بين الأحزاب السياسية الموقعة على ميثاق الانتقال السياسي على ترشيحه للمنصب من جانب الحزب الأفريقي وانتخابه من قبل البرلمان.

باء - الحالة الأمنية

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت الحالة الأمنية مستقرة إجمالا، ولكنها ظلت متقلبة. وظلت نقاط التفتيش الخاضعة للحيش والشرطة قائمة في ضواحي بيساو وأجزاء أخرى من البلد، وترافق ذلك مع ورود تقارير عن ارتكاب أعمال ابتزاز ضد السكان في نقاط التفتيش. ونفذت شرطة النظام العام والحرس الوطني دوريات مشتركة، وعززت الضوابط على حركة المرور في الليل بغرض التصدي لتزايد معدلات الجريمة في بيساو. كما جرى تركيب خطوط هاتفية جديدة في جميع أقسام شرطة النظام العام في بيساو لضمان إمكانية وصول السكان إليها في حالات الطوارئ.

٢١ - وخلال الدورة الاستثنائية المذكورة أعلاه، أقرت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنشاء قوة احتياطية قوامها ١٤٠ فردا لتعزيز الدعم المقدم إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو ويبلغ قوام البعثة المأذون به حاليا ٦٧٧ فردا من أفراد الشرطة والجيش وأفراد الدعم اللوجستي.

٢٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أشار الرئيس الانتقالي إلى أن غينيا - بيساو لن تساهم مجددا بقوات في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، وذلك بسبب قيود مالية.

ثالثا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

٢٣ - وفقا للمدير العام للميزانية في وزارة المالية، تلقى البلد في عام ٢٠١٢ حوالي ١١,٩ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٢٢,٩ مليون دولار) من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك ٧,٢ ملايين دولار من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، و ٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبلغ ١٣ مليون دولار من نيجيريا. وأفيد أن هذه الأموال ساعدت الدولة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

٢٤ - وكان هناك انخفاض ملحوظ في تفشي وباء الكوليرا في البلد. وبلغ انتشار وباء الكوليرا ذروته في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢، مسجلا ١٥١٣ حالة، وانخفض عدد الحالات إلى ٤٦٧ حالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى ١٣٣ حالة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقامت لجنة مكافحة الأوبئة التابعة لوزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات رئيسية غير حكومية أخرى ومنظمات أهلية عاملة في مجال المياه والصرف الصحي بتنفيذ مبادرات للوقاية من الكوليرا وللإستجابة التعاونية، ونجحت هذه المبادرات في الحد من انتشار الوباء. ووفقا لأحدث النشرات الصادرة عن وزارة الصحة والتضامن الاجتماعي في ١٧ كانون الثاني/يناير، فقد سُجلت ٣٤٩٢ حالة كوليرا، بما في ذلك ٢٣ وفاة، منذ بدء انتشار الوباء في آب/أغسطس ٢٠١٢. وكان نحو ٨٦ في المائة من الحالات في بيساو.

رابعا - ملاحظات

٢٥ - يساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس نحو إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه وفقا للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وعلى الرغم من التطورات السياسية الحاصلة في البرلمان، لا يزال الجيش يتدخل في الشؤون السياسية. وكان توقيع الحزب الأفريقي على ميثاق الانتقال السياسي والاتفاق السياسي أمرا يبعث على الأمل. وآمل أن يُتوج هذا التطور بصوغ ميثاق جديد للنظام الانتقالي وبوضع خريطة طريق للمرحلة الانتقالية تتضمن إطارا زمنيا واقعا يشمل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. وأدعو الجهات المعنية الوطنية إلى مواصلة التزامها بتحقيق هذا الهدف.

٢٦ - ولكي تتمكن غينيا - بيساو من كسر الحلقة المفرغة من انعدام الاستقرار السياسي والعسكري، لا بد من إحداث تغييرات جوهرية في طريقة إدارة السياسة وفي كيفية تنفيذ الإصلاحات، ولا سيما في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة. ومن أجل تعبئة الدعم على الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي بدء هذه الإصلاحات وتنفيذها على يد حكومة منتخبة دستوريا.

٢٧ - وينبغي أن تكون معالجة أسباب ظاهرة الإفلات من العقاب، التي عانت منها غينيا - بيساو خلال معظم تاريخها، جزءا من برنامج للإصلاح على المدين المتوسط والبعيد. ويقلقني عدم اتخاذ أي خطوات مجدية حتى الآن في ما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية في حوادث الاغتيال الماضية، لا سيما تلك التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويساورني القلق أيضا إزاء عدم فتح أي تحقيق في أعمال القتل المرتبطة بالحوادث العسكرية التي وقعت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وما تبعه من أحداث. وأدعو السلطات الحاكمة فعليا إلى أن تشرع على وجه السرعة في إجراء تحقيقات ذات مصداقية وشفافية في تلك الحوادث وفقا للمعايير الدولية.

٢٨ - ولقد أحطتُ علما بالتحضيرات التقنية التي تقوم بها السلطات الحاكمة فعليا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ومن أجل تفادي أي خلافات في المستقبل، من الضروري أن يجري تسجيل الناخبين على وجه السرعة وعلى نحو تشاركي وشفاف تماما، وعلى أساس الطرائق التي اتفقت عليها جميع الجهات المعنية. ونجاح العملية الانتخابية الديمقراطية أيضا رهين بالبيئة الأمنية والسياسية والاجتماعية التي تجري فيها الانتخابات. ويلزم أن تكون هذه العملية شاملة للجميع، كما تتطلب توافق الآراء وقبول الحلول التوفيقية والالتزام من جميع أصحاب المصلحة. وسيحتاج البلد أيضا إلى الدعم الدولي من أجل إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، يكتسي إنجاز جدول زمني توافقي وشفاف وواقعي للانتخابات أهمية حاسمة.

٢٩ - ومن الضروري تشجيع المبادرات النسائية لبناء السلام، واتخاذ تدابير محددة لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العملية الانتقالية، بما في ذلك مشاركتها في مبادرات الحوار وفي وضع الترتيبات الانتقالية. ومن المهم أيضا كفالة مشاركة المرأة في العمليات والهيئات المعنية بالإصلاح الانتخابي والقانوني. وسيسهّم هذا الأمر في عملية سياسية شاملة للجميع وسيضمن الامتثال لمبدأ عدم التمييز.

٣٠ - وأرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي من أجل تنسيق

موافقها حول رؤية مشتركة ترمي إلى كفالة وحدة الهدف والعمل المشترك لمساعدة غينيا - بيساو في إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه. وسيواصل ممثلي الخاص الجديد، خوسيه راموس - أورتا، تشجيع التنسيق المعزز في ما بين هذه المنظمات.

٣١ - وهناك حاجة ماسة لمواصلة دعم تنفيذ برامج الأمم المتحدة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتغذية والأمن الغذائي، وذلك لتعزيز منعة السكان أمام أوجه القصور التي تعتري هذه المجالات. وأدعو الجهات المانحة إلى توفير التمويل اللازم لهذه القطاعات الهامة.

٣٢ - وسأقدم في نيسان/أبريل إلى مجلس الأمن توصيات تتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٠٢٩ (٢٠١٣). ويُنتظر مني أيضا أن أقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) في أيار/مايو. وفي هذا الصدد، أوصي بدمج التقريرين في تقرير واحد سيقدم في نيسان/أبريل. وأوصي أيضا بأن ينظر مجلس الأمن في تغيير دورة الإبلاغ المنصوص عليها في القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) لكي تصبح كل ستة أشهر بدلا من كل ٩٠ يوما. وسيسمح هذا الأمر بإصدار تقرير أكثر تنظيما وتوحيدا، يُقدم للمجلس معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب المتكامل وفي إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه في البلد.

٣٣ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل، بقيادة ممثلي الخاص الجديد، خوسيه راموس - أورتا، ولفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، وكذلك لأعضاء المجتمع الدولي ككل والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، على مساهمتهم في بناء السلام في غينيا - بيساو.